وهي تطل برأسها ثانية.. مع صمت المسؤولين في شركة توزيع المنتجات النفطية

( ) تسأل.. هل من أزمة حقيقية في وقود السيارات؟

بغداد / عبد الزهرة المنشداوي

وانت تشاهد (طوابير) السيارات المتوقفة امام محطات تعبئة الوقود في بغداد تنتظر دورها في الحصول على البنزين تحسب ان الامور قد تؤول إلى ابعد من ذلك كأن تكون الهجمات المتعمدة على خطوط أنابيب النفط قد ازدادت حدة أو انفجارات لا سمح الله قد حدثت في مصانع تكرير النفط. لكن لا الصحف ولا الاذاعات كانت تشير إلى ذلك. ومع ذلك فأن هذه (الطوابير) التي تمتد باضطراد امام محطات الوقود نقول ان ثمة شيئا قد حصل مما جعل أصحاب السيارات يعانون الانتظار الطويل تحت أشعة الشمس المحرقة للحصول على وقود لسياراتهم في حين وقبل ثلاثة أو أربعة أيام كانت الامور تسير سيرها المعتاد في جميع المحطات مما الذي حصل الآن وجعل محطات الوقود تحاصر هذا الحصار مطوقة باعداد من السيارات لا أنت ولا أنا نتمكن من عدها..

ما الذي يحصل؟

هذا هو السؤال الذي واجهنا به أول شخص صادفناه في طرقنا إلى بعض محطات الوقود وكان الرجل من العاملين في وزارة النفط بوظيفة سائق صهريج يقوم بايصال البنزين من المستودعات إلى محطات التعبئة والتجهيز يسير على سابق عهده وليس هناك أي خلل أو نقص في المستودعات وعلى علمي بان جميع هذه المحطات مجهزة بالبنزين وان المستودعات على اتم استعداد لتجهيز الطلبيات من المحطات أم ما يحدث من تخاهم على طلب البنزين فهذا ما لا أستطيع ايجاد تفسير له، قال لنا ذلك السيد سوادي عودة.

أصحاب محطات الوقود

كان أول ما يتوجب علينا هو القيام بزيارة محطات تعبئة الوقود للوقوف على الحقيقية ومعرفة الأسباب والمسببات وكانت أول هذه المحطات هي محطة تعبئة وقود المستنصرية فالتقينا بمديرها المسؤول السيد عماد عبد الوهاب احمد الذي وجدنا منه كل التجاوب والتفهم ويرد على سؤالنا بخصوص هذه الأزمة ان كانت مفتعلة أم حقيقية. وقد جلب انتباهنا اثناء ذلك ان محطة تعبئة وقود المستنصرية كان العمل يسير فيها اعتيادياً ولا وجود لطوابير السيارات التي ازدحمت امام المحطات الأخرى. فكان جوابه كالآتي:

ان بعض المحطات الاهلية تتوقف احياناً عن العمل لسبب أو لآخر فيتجه زبائنها من أصحاب السيارات إلى المحطات الحكومية مما يسبب زخماً لزيادة في الطلب هذا شيء والشيء الآخر انه يحدث في بعض الأحيان ان يتأخر تزويد المحطات بالوقود نتيجة زحمة الطريق وانقطاع بعض المسالك مثلما يحدث في بعض الأحيان لصهاريج الوقود التي تستلم من مستودعي (المشاهدة) وخان بني سعد فكثيراً ما يحدث ان يكون هذا الطريق غير سالك نتيجة المناوشات التي تحدث بين آونة وأخرى بين طرفي المسلحين والقوات متعددة الجنسية.

من يزود باعة الشوارع بالبنزين؟

وعن التهمة الموجهة لاصحاب هذه المحطات بشأن تزويد الأطفال بهذه المادة لغرض بيعها على ارصفة الشارع من اجل تحقيق ارباح شخصية تعود عليهم بمبالغ طائلة فأجاب:

. لا شي من هذا القبيل يحدث في محطتنا في الأقل وكل ما في الأمر هو ان هنالك الكثير من أصحاب السيارات القديمة التي أصبحت غير مرغوب فيها في الشارع عمدوا إلى طريقة للتعويض عن ذلك من خلال ملء خزان وقود السيارة عدة مرات في اليوم الواحد حيث يتم سحب البنزين من الخزان في كل مرة وبيعه بعد ان تتم تعبئته في عبوات بلاستيكية من ذوات اللترات الخمس على الارصفة بفارق سعري يعوض عليهم ما فاتهم وقد رصدنا أولئك الذين يعمدون إلى هذه الاساليب وحاولنا منعهم من ملء خزانات سياراتهم بصورة متكررة خلال اليوم الواحد لكننا لم نستطع ذلك خوفاً من ان يميلوا إلى العنف إضافة إلى انهم دائماً يجيبوننا بانهم يشترون (البنزين) بنقودهم ولا يوجد قانون يمنعهم من ذلك.

بين الحكومة والاهلية

وهنا تدخل احد عمال المحطة وهو العامل مزهر زغير لفتة ليقول لنا:

ان لعبة تزويد الأطفال بوقود السيارات هي لعبة تمارسها المحطات الاهلية فتجني بذلك ارباحاً مضاعفة وأما المحطات الحكومية فهي تحذر تلك العملية ولا تمارسها نتيجة للرقابة المشددة من قبل الوزارة.

ويضف كذلك ان هناك مجموعات من أصحاب سيارات (لادا) وغيرها من السيارات القديمة ادمنوا اصحابها على ممارسة ملء خزان الوقود ومن ثم بيعه على الارصفة مباشرة والعودة ثانية إلى ملئه من المحطة هذا ما افادنا به عامل المحطة السيد مزهر زغير لفتة.

بينما اضاف زميل له ان هناك عصابات تدهم بعض المحطات وهي تقود سيارات محورة الخزان حيث يتسع إلى ١٥٠ لترا لملئه تملأها عنوة من أصحاب المحطات الحكومية ومن ثم تفريغ الوقود وبيعه على الارصفة. وهنا يتدخل السيد مدير المحطة فيذكر ان

أصحاب محطات التعبئة: لا أزمة ولا هم يحزنون

على الدولة خاصة جهاز الشرطة ان يمنع من مثل هذه الظواهر التي سوف تستفحل بمرور الأيام اما الحديث عن وجود أزمة وقود فهذا لا صحة له وكل المحطات مجهزة ولديها الخزان الكافي فهذه محطتنا لديها الآن ما يقارب من ٢١٦ ألف لتر ولكن ما يحدث هو انه في بعض الأحيان يقطع التيار الكهربائي عن بعض المحطات فيحسب الآخرون ان هناك أزمة.

وفي محطة تعبئة الجندي المجهول التقينا بالسيد ابو عبد الله والذي بدت فيه محطته على اشد ما يكون من الازدحام حيث (طابور) السيارات يتلوى ويمتد داخل حتى فروع الشوارع بانتظار الحصول على البنزين وعندما سألنا عن أسباب هذا الازدحام وزيادة الطلب هز لنا كتفيه قائلاً: إنه لا يعلم السبب كذلك ومحطته مملوءة بالوقود ولا وجود لازمة أو توقف في التجهيز وانه عليه ان يفكر معنا لعلنا معا نجد الأسباب وبعد ان امعن في التفكير اجاب:

. ان أكثر السيارات المتوقفة امام محطتنا هي من غير محافظة بغداد وعلى الأغلب من محافظات النجف وكربلاء والحلة حيث قيل ان محطات هذه الاماكن كانت فارغة قبل اسبوع ولا اعلم ما الأسباب.

لكن ردنا عليه انه لا يعقل ان يأتي سائق بسيارته من محافظة النجف إلى بغداد لا لسبب إلا لملء خزان وقود سياراته، وان من مثل هذا الأمر مستبعد تماماً ولا يمكن الاخذ به.

فتدخل احدهم ليذكر لنا انه يرتاد طريق بعقوبة. بغداد في كل يوم ولم يشهد أي تزاحم أو زيادة طلب في المحطات الموجودة على هذا الطريق ولا وجود لتلكؤ في التجهيز وانه لا وجود لأزمة بانزين (ولا هم يحزنون) وان كل ما في الأمر ان بعضاً منهم يعمد إلى الخزن خاصة نحن مقبلون على فصل الشتاء.

بين البنزين والكهرباء

في محطة تعبئة الكيلاني في الباب الشرقي كان ازدحام السيارات على اشده ليس له أول ولا آخر وقد دخلنا إلى غرفة الإدارة مع من كان بمعيتي وعندما قدمنا انفسنا على اننا من العاملين في الصحافة ونريد اجراء لقاء مع المسؤول اشاروا إلينا برجل كان خارج الغرفة فذهبنا إليه وطلبنا منه ان يبين أسباب هذا الازدحام والطلب المتزايد على وقود السيارات فأجابنا بانه غير مخول بالرد وان ذلك يستدعي الحصول على موافقات أمنية وما إلى غير ذلك وكما يقال في العامي (شبجها علينا) مما استدعانا إلى التوجه بالسؤال إلى بعض العاملين واصحاب السيارات ليبينوا لنا ما نحن بصدده.

فكان رد احد العاملين في هذه المحطة ان الوقود متوفر والتجهيز مستمر من قبل المستودعات وان الحديث عن أزمة وقود ليس صحيحاً. وان كل ما في الأمر في هذه المحطة يعود إلى أنها تقع في قلب مركز بغداد وان اغلب السيارات تتوجه إليها.

في حين تحدث إلينا احد سائقي السيارات فقال ان تجهيز الوقود في هذه المحطة متوقف ولسبب بسيط ان التيار الكهربائي قد انقطع عنها في الوقت الحاضر لهذا تكدست السيارات من حولها وان انتشار باعة البنزين في اليومين الاخيرين أوحى إلى بعضهم بوجود أزمة ليس إلا، ناهيك عن ان بعض أصحاب السيارات يستسهل عملية شرائه من باعة الارصفة.

بائع البنزين الجوال

ابو محمد رجل في الأربعينيات من عمره ركن سيارته الجيب القديمة بجانب احد الارصفة ليمارس عملية بيع البنزين بالسوق السوداء فأرتأينا ان ندخل معه في حوار فسألناه أول ما سألناه حول مشروعية هذا البيع فأجاب مطمئناً: بأنه يساهم في تسهيل امور الآخرين مضيفاً إلى انه صاحب عائلة كبيرة وقد مل من عملية البحث عن عمل وان مهنة النجارة التي كان يزاولها لم تكن ذات مردود لهذا ارتأى ان يعبئ برميلا داخل سيارته يسع إلى ما يقارب ١٥٠ . ٢٠٠ لتر يبيعه لمن يشتريه ويربح الشيء الوفير (ما شاء الله) حيث ذكر إنه يشتري البنزين المحسن بسعر ١٠٠ دينار ويبيعه بـ ٢٠٠ دينار في حين ذكر لنا آخرون إن سعر لتر هذا البنزين المحسن هو ٥٠ دينارا ويباع على الارصفة بسعر ١٠٠ دينار ولا نعلم ما كان يقصده (الشهم ابو محمد) من ذكر ذلك لنا.

لا يصلح الناس فوضى

هل يعقل أن يطالب العراقي بـ(فيزة) لدخول وطنه؟

عراقيو المهجر قلقون بشأن مشاركتهم في الانتخابات

بغداد / محمد ناجي

حكومتنا المؤقتة الموقرة، وعلى الرغم من أنها تبذل جهوداً، نأمل لها النجاح، من أجل تحسين الوضع الكارثي للوطن والمواطن، فهي في الوقت نفسه تساهم في إشاعة الفوضى بقرارات عشوائية، غير مدروسة، يصدرها موظفون، مع حسن النية، يشغلون مناصبهم على أساس المحاصصة، ليس غير! حتى إن بعض هذه القرارات يصل حد الخروج على قانون إدارة الدولة العراقية، وهو (الدستور) الذي على الحكومة ان تلتزم به في سياستها وكل ما يصدر عنها من قرارات. وإذا كانت الحكومة ومؤسسات الدولة لا تلتزم بالقانون، فمن العبث بل السذاجة أن نطالب المواطن بأن يلتزم بالقانون.ولكي لا تكون ملاحظاتنا رجماً في الغيب وقصفاً عشوائياً، على طريقة مجاهدي آخر زمن، نشير إلى القرار الذي يفرض على العراقيين الذين يحملون جواز سفر أجنبي، الحصول المسبق على فيزة دخول إلى العراق، وطنهم الذين يحملون جنسيته! وهو ما يتعارض مع قانون إدارة الدولة، حيث ورد في المادة الحادية عشرة منه:ح- يحق للعراقي أن يحمل أكثر من جنسية واحدة، وإن العراقي الذي أسقطت عنه جنسيته العراقية بسبب اكتسابه جنسية أخرى، يعد عراقياً.

وإذا رجعنا إلى الفقرة (أ) من المادة نفسها نجدها تقرر وبوضوح لا لبس فيه أن هذه (العراقية) هي أساس العلاقة مع الوطن:

أ- كل من يحمل الجنسية العراقية يعد مواطناً عراقياً وتعطيه

مواطنته جميع الحقوق والواجبات التي ينص عليها هذا القانون وتكون مواطنته أساساً لعلاقته بالوطن والدولة.ولو انتقلنا إلى التفاصيل، فشر البلية ما يضحك. فالذي يصادف أن يكون دخوله عن طريق الكويت، عليه أن يسافر إلى البحرين لكي يحصل على فيزا دخول إلى العراق! ولكي يفاجأ هناك بمطالبة الموظف المسؤول في السفارة عن الوثائق التي تثبت عراقيته، وبعد إبرازها يثبت له في الفيزا أنه من (اصول عراقية) لينتقص من عراقيته. يعني باختصار (ضيعنا المشيتين)، لا أجنبي ولا عراقي بل من جماعة البدون أو التبعية! وإن أحد الوالدين أو الجد السابع عشر ربما كان عراقياً، على الرغم من أنف سنوات النضال ضد نظام الاستبداد، وكل الوثائق بدءاً بالعثمانية ومروراً بشهادة الجنسية العراقية وانتهاءً بالبطاقة التموينية. ويستمر الموقف حتى في الرسوم فبرغم اللوحة المعلقة في السفارة والتي تشير إلى أن مقدار الرسوم ١٦ ديناراً بحرينياً تم في حالتين في الأقل تسلم مبلغ ٢٠ ديناراً، ومن دون وصل تسلم أو (دمغة) أو طابع.- أن التعكز على الوضع الأمني، وما يتطلبه من إجراءات، يمكن قبوله لو أن هناك إجراءات متناسقة ومتكاملة لضبط هذا الوضع الفالت، الذي يدفع ثمنه المواطنون، يومياً دماً طاهراً. وحتى لو قبلنا بضرورة الحصول على الفيزا، فما المانع أن تمنح للعراقيين فقط عند نقطة الدخول؟ وهو ما حدث لأحد المواطنين الذي منحت له الفيزا في مطار بغداد، كما إن الإجراءات ينبغي أن تشمل الجمع من دون تمييز، في دولة لا نريد أن تكون فيها السيادة لغير القانون، والقانون فقط.وفي قضية أخرى لها علاقة بالشريحة نفسها، وهم عراقيو المهجر وحقهم في المشاركة في الانتخابات المؤمل إجراؤها في بداية السنة المقبلة، والذين تسابقت التنظيمات السياسية وموظفو الدولة بدءاً بالسيد رئيس الجمهورية، في تقديم التطمينات والوعود بمشاركتهم فيها، فهل لا تزال هذه الوعود قائمة، أم أن قرار تأجيل التعداد واعتماد البطاقة التموينية في التصويت قد مر من فوقها، لتتبخر الوعود، وليبتلع المسؤولون كلماتهم؟ للناس ذاكرة وحقوق يخطئ من يستخف بها، والقضية بحاجة لتوضيح... واعتذار.

المدير العام هيئة الضرائب لـ( )

بدأنا بمراجعة الوزارات للتأكد من الاحتساب الضريبي على الرواتب

بغداد/المدى

منحت الهيئة العامة للضرائب صلاحيات واسعة لفروعها في بغداد والمحافظات وهي مطلقة بالنسبة لارباح نقل ملكية العقار والاعمال التجارية والمهن وتعديل صلاحية رد المبالغ المستحصلة بالنسبة لمديري العقار بصورة زائدة عن ضريبتي العقار والعرصات وبما لا يتجاوز الـ (١٠٠) الف دينار بدلاً من الف دينار عن كل عرصة او عقار اضافة إلى منح صلاحية غلق اضابير الضريبة بعد تدقيقها..

فيما منح المخمنون صلاحية قدرها (٨) ملايين دينار بالنسبة لارباح الاعمال التجارية والمهن للمخمن وتزيد إلى (١٥) مليون دينار لمن امضى ثلاث سنوات في التخمين.. اما مخمنو ارباح نقل ملكية العقار فلهم صلاحيات مطلقة ولمديري الفروع (المرتبطة بالخزائن) صلاحية التوقيع على مذكرات التسويات النقدية (من الامانات إلى الايرادات) والمستحصلة من الفرع نفسه.. والهدف من ذلك تسهيل مراجعة المكلفين وانجاز تحاسبهم الضريبي من دون عناء مراجعة مركز الهيئة..

زيارات موقعية للوزارات

اكد ذلك الـ(المدى) السيد طالب محسن جابر ابو جعيلة المدير العام للهيئة خلال لقائنا به وقال.. ان الهيئة شكلت فريق عمل لزيارة الوزارات والمديريات العامة والشركات للتأكد من احتساب وتحصيل الضريبة المتحققة على الرواتب الخاضعة للضريبة ابتداء من الاول من ايار الماضي ودعت الهيئة العامة للضرائب جميع المسؤولين في الدوائر الحسابية للتعاون مع فريق العمل لتجاوز المعوقات في التطبيق وابدت الهيئة استعدادها لتدريب الموظفين المعنيين.

بشأن التعديلات الجوهرية على قانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٢ الذي يعد العمود الفقري للتحاسب الضريبي اجاب السيد المدير العام.

ان التعديلات التي طرأت على القانون تناولت محورين اساسيين اولهما المساحات القانونية للمواطن (المكلف) وافراد اسرته فقد كان السماحات للمواطن (٦٠٠) ألف ولزوجته (٤٠٠) ألف ولكل من اولاده (١٠٠) ألف اما في التعديلات الجديدة فاصبح للمواطن (٢,٥) مليون ولزوجته مليونان ولكل من اولاده (٢٠٠) ألف وبمعادلة بسيطة نجد ان السماح القانوني قد ارتفع (٥) اضعاف عما كان عليه.

اما المحور الثاني فهو المقياس الضريبي حيث كانت الضريبة متدرجة بنسب تبدأ من ٥٪ وتنتهي بـ ٤٠ اما في التعديلات الجديدة فهي تبدأ من ٣٪ وتنتهي بـ١٥٪ هذه بالنسبة لضريبة الدخل على الافراد اما بالنسبة للشركات فكانت النسبة الضريبية تصل إلى ٣٥٪ اما الآن فاصبحت النسبة لعموم الشركات المساهمة والخاصة والمحدودة والمختلفة ١٥٪ وبهذا فان نسبة كبيرة من المكلفين اصبحوا غير خاضعين للتحاسب الضريبي وان الضريبة يخضع لها أصحاب الايرادات المرتفعة وبنسب متدنية والهدف من ذلك تشجيع أصحاب رؤوس الاموال والمستثمرين على المشاركة في بناء العراق وتنشيط الاقتصاد الوطني..

رعاية القطاع الصناعي

وعن الاعفاءات التي شملت القطاعين الصناعي والزراعي قال:

ان أهم قطاع اقتصادي حضي بالدعم والرعاية هو القطاع الصناعي الذي تباينت الاعفاءات التي حصل عليها بين اعفاءات كاملة للدخل لفترات معينة أو اعفاءات جزئية ويتمت القطاع الصناعي حالياً باعفاءات جزئية تصل إلى ما نسبته ٢٠٪ من ربح المشوع بالنسبة للشركات المساهمة المختلطة من السنوات الخمس الاولى لمزاولة المشروع الصناعي لنشاطه في المدن المتطورة ونسبة ٣٠٪ في المدن الأقل تطوراً والارياف والقرى النائية فيما تحصل المشاريع ذات التشكيلات القانونية الأخرى والشركات المساهمة والمحدودة والافراد على نسب اعفاء اقل كما اعفى القانون نسبة ٢٥٪ من الربح إذا تم تصخيصه لاغراض التوسع والتطوير كما اعفى القرار (١٠٦) لسنة ٢٠٠٠ من ضريبة الدخل المشاريع المنتجة للسلع والخدمات المشمولة بالبرنامج الاستثماري بنسبة ١٠٠٪ ولمدة عشر سنوات للمشاريع التي تضع وسائل الانتاج وما زالت تلك الاعفاءات سارية المفعول.

كما يتمتع القطاع الزراعي المنتج للمحاصيل الاستراتيجية والحقلية بالاعفاء الضريبي منذ عدة عقود وتمتعت مشاريع الثروة الحيوانية بجملة اعفاءات كانت آخرها الاعفاءات التي منحت لمشاريع الدواجن عام ٢٠٠٠ اما المشاريع الاقتصادية العائدة للدولة فهي معفاة من ضريبة الدخل اساساً..

وفي ختام هذا اللقاء مع السيد طالب محسن جابر (ابو جعيلة) المدير العام للهيئة العامة للضرائب اشار إلى اعادة المفصولين السياسيين بالقول: لقد بلغ عدد الذين تم اعادتهم إلى الوظيفة فعلاً من المفصولين السياسيين والمستقلين (٤٨) موظفاً حتى الآن وهناك (١٢٣) طلباً تم إحالته إلى وزارة المالية وقد احالت الوزارة (٣٥) طلباً منها بعد دراستها إلى مجلس الوزراء لاعادتهم ونحن في الهيئة بانتظار موافقة وزارة المالية على اعادتهم بعد ضمان التخصيص المالي لرواتبهم وقد ابلغتنا الوزارة بان ذلك سيتم قريباً.

القانون الجديد للتحاسب الضريبي حقق سماحاً يصل إلى (٥) اضعاف عما كان عليه

هل تسد حاجة ديالى بالاستيراد والانتاج المحلي؟

اشتغل خط إيران ومشكلة الكهرباء لم تحل في بعقوبـــــة

بعقوبة / المدى

لا تزال مدينة بعقوبة تعاني انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة على الرغم من الاعلان عن اشتغال الخط القادم من إيران بواقع ٨٠ ميغاواط منذ بداية الشهر الجاري ويتساءل المواطنون عن السبب ولا سيما ان التيار قد تحسن في مناطق أخرى إلى حد بعيد حتى بات لا ينقطع في بعضها إلا اقل من ساعة واحدة في كل يوم.

ولهذا توجهنا إلى دائرة كهرباء ديالى للالتقاء بمديرها السيد عبد اللطيف إبراهيم علو والاستفسار منه عن ذلك فقال؛ كان الاتفاق مع الجانب الإيراني ان يتم تجهيزنا بـ ١٠٠ ميغاواط والآن وبدءاً من ٢٩/ ٩ يصلنا ما مقداره ٨٠ ميغاواط وهذا الخط يغذي مناطق جلولاء والسعدية والمقدادية وقرة تبة وجبارة ودلي عباس والخالص وبلدرو.. وإذا ما عرفنا ان حاجة المحافظة إلى

الكهرباء تصل إلى ٢٣٠ ميغاواط فان لدينا نقصاً لا يزال يصل من ١٠٠. ١٣٠ ميغاواط. وبعد تشغيل خط إيران قللت السيطرة الوطنية حصتنا على الرغم من ان ذلك الخط لا يغذي منطق ديالى كلها، كما اننا نعاني مشكلة مزمنة لم يجدوا لها حلاً على الرغم من معرفة المسؤولين بها، وتتلخص هذه المشكلة في ان هناك خطأ في قراءة السيطرة النوعية لحمل ديالى للكهرباء بمقدار ١٥ ميغاواط. أي ان القراءة تقول، ويخبروننا بذلك، ان هناك سحباً مقداره ١٥ ميغاواط حتى مع تصفير المحطة، وهذه كمية حمل ضائعة نأمل ان يتنبه لها الاخوة في السيطرة النوعية.

وسألناه أليست هناك اتفاقية إضافية مع إيران لتجهزينا بكمية أكبر؟ أو أية إجراءات أخرى لحل المشكلة.

١٠٠ ميغاواط إضافية

قال: نعم من المؤمل ان تجهزنا إيران بـ ١٠٠ ميغاواط إضافية في غضون الثلاثة اشهر القادمة. وإذا ما حصلنا على هذه الكمية فان مشكلة الكهرباء في ديالى ستحل إلى حد بعيد. كما اننا باشرنا باعمال الهندسة المدنية لمجمعين من المولدات؛ المجمع الأول في منطقة الصناعة الاولى ببعقوبة والمجمع الثاني في منطقة الغالبية، وكل مجمع يحوي على أربع مولدات سعة المولدة الواحدة ١,٤ ميغاواط، وباشراف مديرية توزيع كهرباء الوسط وتنفيذ مديرية كهرباء ديالى، ونسبة الإنجاز حتى الآن ١٥٪ ومن المؤمل ان تنجز الاعمال خلال الشهرين القادمين في حال توفر التخصيصات المالية اللازمة، وبذلك تضاف إلى الشبكة ١٥ ميغاواط.

الصيانة مستمرة

وأشار مدير كهرباء ديالى إلى ان اعمال صيانة المغذيات والمحطات مستمرة، وبدأت تؤتي ثمارها حيث قلت كثيراً الانقطاعات والعطلات على الخطوط.

وقال؛ كذلك نقوم بحملة واسعة لصيانة شاملة لشبكاتنا في المحافظة، ولذلك تم تجنيد عدد كبير من ملاكات مديريتنا لإنجاز اعمال الصيانة قبل الشتاء، ونأمل من المواطنين ان يعطونا الفرصة قبل مطالبتنا باجراء الكشوفات للإيصالات الخاصة لنتمكن من انجاز العمل بشكل أفضل.

من جهة أخرى قال مدير كهرباء ديالى ان مديريته حققت أعلى نسبة جباية لأجور الكهرباء في مناطق شركة كهرباء الوسط وربما العراق كل، ولذا فإنه يشكر مواطني ديالى لتعاونهم في هذا المجال، إذ يدل هذا على الوعي العميق الذي يتمتع به المواطنون هنا. كما ان حالات الاعتداء على الشبكات وحالات السرقة قد قلت إلى حد بعيد وهذا شيء مفرح.. ويقول انه لو لا جهود الخيرين لما وصلنا إلى هذه الحالة الايجابية.

واخيراً قال مدير الكهرباء في ديالى، بعون الله نطمح ان ننهي في وقت قريب معاناة اخواننا في المحافظة، وان ننتهي نهائياً من المشكلة التي اسمها (كهرباء) ليتفرغوا من اجل احل مشاكل أخرى، وهذا يتطلب تعاون الجميع والإرادة الصادقة والخيرة.